

شرح آداب البحث

(هوأشي على آداب البحث للسمرقندي) . كتبه عبد
العزيز الملقب سنة ٧٦٥ هـ .

١٠ ق

١٩ س

١٧٥ × ١٣ سم

نسخة حديثة ، خطها معتاد ، المتن فوقه خط بالحسرة .

الظاهرية (فلسفة ومنطق) : ١٩٦

٩٩٠

١- آداب البحث ، منطق أ- الناسخ بيد تاريخ
النسخ .

الاستشهاد في التفتيح
من اثار الى الميثاق
من اثار الى الميثاق

١٥٣

المدعى لرافقه على موجوده وان
واحد ان شامتا موجود البسه وان
كانه وان شامتا موجوده ووجوده وان
كان عملنا والمنقضة المعلول الاول صحيح
الى طرح لا التكرار الواجبا والا لكان ما في هذا
اولا غير اول هذا خلف ولا التكرار الواجبا
لما يلزم نواردها على المستفاد على معلول واحد
بالشخص فانه باطل لا محالة ولله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين

شرح اداب البحث

فان لم يكن
عن التفتيح

استشهاد في التفتيح
ظلال الملائكة المفضلة
عن الله عنه
عنه



المصنف: الشيخ أبو بكر (١٠٠) علمه آداب البحث للسحر

مكتبة جامعة دمشق - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: شرح آداب البحث
اسم المؤلف: أبو بكر بن محمد
تاريخ النسخ: ٧٦٥ هـ
عدد الأوراق: ١٠
رقم التسجيل: ١٥٣

١٦٠

منها
المقصود هو
الفرد والسائل
المعلم والسائل
والذي نسب اليه
اضهارا للمصروف
الكان النظم
البصيرة هو الفكر
يُعَدَّى يُلَى عَدَّى ماهو
معناه ايضا بقى بخلاف
النظر بحسب البصر فانه
يُعَدَّى بالي لغال
نظر اليه

هذا على رأي الأصوليين وأما على رأي الحكماء فكلما احتل الله وجود الشيء يسمى علمه وهو
 إما أن يكون داخل في المعلوم أو خارجا عنه والأول إما أن يكون المعلوم به بالتحقق
 أو بالفعل والأول هو العلم الذي به كالحسب للسبب والنتيجة في العلم بالصورة تكاليف
 الحاصل للسبب بحسب اجتماع اجزائه وإن كان خارجا عنه فإما أن يكون موثرا
 في وجود المعلوم أي موجد له أو في العلم الناعم كالتجارب والبيان إما
 أن يكون التجارب أو الأول في العلم الناعم كالتجارب والبيان
 إما أن يكون وجودا أو عدميا والأول في الشرط والآلة والنتيجة هو ارتفاع
 المانع فلما كان الغيبان الأخيران من مميزات العلم الناعم لم يطبقوا على كل منهما
 مانع إلا أنه اسم العلم فاختصت العلمين الأول بالذات العلم التام مع جملة ما يتوقف
 علمه الشيء العلم المعلوم وغيرهما وهذا التعريف غير جامع لكون واجب الوجود
 علمه تاما للعلم الأول وأما الصدق علمه لفظا لجملة لعدم الترتيب في ذاته والتعليل
 هو تبيين علمه الشيء والمراد بالعلم هنا ما هو واسطة في البعث أو وسط
 في التصديق كما يقال العالم يحدث لكونه متغيرا وقد التعليل هو انتقال الذهن من المكنون
 إلى الآخر كسؤال الذهن في النار إلى الدخان وفيه نظرية من المشهورات أهل العلم
 يقولون فلما يعلم ذلك استدلالا كان في تقرير الدلائل فيفهم من هذا القول أنه
 في تقرير الدلائل فيفهم من هذا القول أنه قال
 الله زيم الآخر أقول الملازمة على ما فسرتها المصنف هي كون الحكم بحيث
 بعض الآخر والأول أي المختص بالضرورة والثاني المختص بالضرورة كقولنا إن
 كان لهذا انسانا فهو حيوان والأول أن يثبت الحكم بالشيء ليقين أول الملازمة بيمين

وهو من سائر العلوم لا يصدر إلا بالضرورة

كان الانسان ملزما
 للحسن ولا حكم فيه

من التصورات ويزاد في التوفيق فكون اقتضاها ضرورة ما يكون اقتضاها ضرورة
 كقضاء العلم بالثبوت لطلوع الشمس لعدم العلم بغيرها ثم لا بد من كونها بالثبوت
 إلى المعلوم كالحوان بالنسبة إلى الإنسان وليس ملازمة عامة بل هي من وجوب المعلوم وهو بيان
 وجود الملازمة وهو الحيوان ويلزم من انتفاء الملازمة انتفاء المعلوم فكلما يلزم من وجود الملازمة
 وجود المعلوم والآخر انتفاء الملازمة انتفاء المعلوم وقد يكون الملازمة مع وجود المعلوم وهو الملازمة
 ملازمة فيلزم من وجود الملازمة وجود المعلوم والآخر انتفاء الملازمة انتفاء المعلوم وقد يكون الملازمة مع وجود المعلوم وهو الملازمة
 إلى الإنسان فإن قلت الملازمة هي ناطقة وكذا البينة كيف يكون الناطق مع العلم بالبيان
 قلت الملازمة هي ناطقة فبما يجري على الجنان أما يجري على الإنسان وليس كذلك الآخر بيان
 ولا يجري على الجنان البينة شيء واعلم أن الملازمة الجوزية أن يكون خاتما بالنسبة إلى المعلوم والآ
 جاز أن يكون الملازمة عامما بالنسبة إليه فلا يلزم جواز وجود المعلوم بدون الملازمة فبيانه
 الملازمة لا تقتضي وجودها إلى وجود المعلوم والآخر الملازمة في الجوان الملازمة
 بين المعدوم وبين كونه كونه زيد للمعلوم الآخر انتفاء الملازمة جاز أن يكون بين المعلوم
 المعدوم والملازمة كونه كونه زيد للمعلوم الآخر انتفاء الملازمة جاز أن يكون بين المعلوم
 يلزم وجود الملازمة بدون الملازمة الآخر انتفاء الملازمة جاز أن يكون بين المعلوم
 هو ترتيب الشيء على آخر بحيث يكون للثاني صلوة العلم الأول والمراد بصلوة العلم
 هي تعليلها بصلوة العلم الآخر الآخر انتفاء الملازمة جاز أن يكون بين المعلوم
 ترتيب الآخر مع جزء العلم بشرطها ولزمها ترتيب الشيء على البين له صلوة العلم كسائر
 الاتفاقيات والشيء الأول أعني الترتيب في دايرة الشيء الثاني ليس مدارا للدوران
 أما وجودا وهو الذي يلزم وجود المدار وجود الدائر والملازمة من عدمه كالبينة

من شأن الناطق

وهو محال

بالسؤال المكلف انه يلزم من وجود المنع وجود الكفر واللام من عدمه بجواز
 حصول الكفر بالمنع وغيره واما عدمه اعني يلزم من عدم الكفر عدم الدير وما يلزم من
 وجوده وجوبه كالطهارة بالمنع الصالح فانه يلزم من عدم الطهارة عدم
 صحة الصلوة والدير من وجوبها وجوبها واما معناه وجوده او عدمه كما ذكرنا الصادر
 من المصنف بالنسبة الى وجوب الرجوع فانه يلزم من وجوده وجوب الرجوع
 ويلزم من عدمه عدمه ومن وجوبه ما يجب ان يعلم من الاصطلاحات في هذا الفن التناقض
 وقوله المصنف ومما استلزم اجتناب شئ من محاربه اصره زمان واصدحهم واحد فليس
 السواد والياض والوجود وعدمه قال المتناقض الى اخره اقول
 المتناقض من من قضية جعلت جزء الدليل وهو المراد بالمقدم كما اذا قال الخفيف
 الزكوة في كل النساء لقوله عليهن في كل زكوة وتكون النص متناوذة والصورة المتناقض وتكون
 مرادها فيقول السائل ان النص متناوذة صورة الفراء وانما انه اذا تناوذة لما يكون
 مرادها او المعارضة من ان يتم السائل دليل على ما يتناقض من قول السائل ان دليله
 دليله اذا تناوذة الصورة المذكورة بالنص المذكور من قول السائل ان دليله وان دل على
 ما ذكرته لكن عندنا ما ينفية وهو قوله عليه السلام ليس في كل زكوة فان قلت الدليل ملزم
 المذكور فكيف يصح تسليمه دون المبرور قلت تسليمه خفاء عليه لبريه وان التناقض
 عليه ولهذا قال دليله وان دل دون وان صح او ثبت والنقض الى النقض لا يطال
 مومان كلت الحكم غير الدليل في بعض الصور كما يقال في الصورة المذكورة وللملك غير
 صحة الوجود كما حكى الحكم عنه في الصورة الغلانية وسيل في هذه المباحث مزيد
 تفصيلا والمشتد ونقال له السند ايضا وهو ما يكون من المتقدم مبنيا عليه

في قوله ليس في كل زكوة فان قلت الدليل ملزم
 المذكور فكيف يصح تسليمه دون المبرور قلت تسليمه خفاء عليه لبريه وان التناقض
 عليه ولهذا قال دليله وان دل دون وان صح او ثبت والنقض الى النقض لا يطال
 مومان كلت الحكم غير الدليل في بعض الصور كما يقال في الصورة المذكورة وللملك غير



وايراد لتقوية المنع به كما يقال انه وانما يلزم ما ذكرناه ان لو كان كذا واعلم ان الجواب
 عن المستند غير صحيح عند المحققين كما انه يلزم من المنع ونفي المنع ولا يستلزم نفي الدليل
 اللهم الا اذا الخصص صحة المنع في ذلك المستند فكون اذن ملزم ما حسموا بالمنع والجواب
 عنه في جواب عن المنع قال الفصل الثاني في اخره اقول لما ذكره من
التعريفات شرع في ترتيب البحث وبيان طوقه فقال اذا شرع للمعلم الى اخره ان اذا شرع
 المعلم بعد اقراره الى اخره العلم في المسئلة التي تقام عليها الدليل وبيان فداهم كما يقول المنع شرطا
 في الموضوع عند ان يقع خلاف حصة فلا يوجه عليه المنع فلا يقال انه عند ان يقع
 كذلك ان كان طريق الحكمه ولم يلزم بعد تصحيح احد القولين لكن على السائل ان يطالبه تصحيح
 النقل لئلا يلزم الجب طم انه اذا شرع في اقامه الدليل على ما اقره فاسامه امان عنقه
 في شئ من الدليل او المذكور او المنع فان كان الثاني لم يكن هناك بحث ولم يتحقق السائل اذن
 وان منعه من شئ من ذلك فاما ان يكون قبل تمام الدليل او بعد فان كان الاول فانه يكون
 المنوع جزء الدليل وهو المراد من قوله انما يكون المنع على مقدم من مقدمات دليله اما ان يقتصر
 بحجج المنع بان يقول انه لا يفتقر او يذكر شيئا بعد المنع فذلك الشئ اما ان يكون سندا او غيرهما
 اذا استدل على انتفاء المقدم المنوع مثلا والقسمة اذ ان سميكت مناقضة ونقض تفصيليا
 وقد مرنا لها والثالث غصبا كما تقول المعلم بحسب الزكوة في كل النساء لقوله عليه السلام في كل
 زكوة اذا النص متناوذة صورة النزاع فكون مراد افعول السائل ان يكون مراد الاول او الثاني
 ليست فيها الحكم ومن وجوب الزكوة لكنه لم يثبت فيها الحكم لقوله عليه السلام ليس في كل زكوة
 وانما سمي غصبا لان التعليق بعد من المتقدم منصب المعلم فلو انتم السائل يكون غاصبا
 لمنصب الغير وهو غير مستوع عند المحققين لان فيه انتقلا من الكلام الى الكلام

ذكر المنع 9

في المنع الاسد لار

قبل القيام واستلزام الخط في الحق انه لو جوز ذلك لمعلا ايضا قد يغيبه دليله
 والسادس يغيبه غيبته فليزج مجملها كان فيه وضله اعمام وطرق التوجيه
 وروى ان العبد في سعة الغيب وقال منعه لا يخرج نفعه بالحق لا يحقق
 الجواب كما نقل في الصور المذكورة لو حقت اراقة صورة النزاع لتحقيق مع جميع لوازمها
 من الحكم في صور النزاع وغيره لكن لا يستفاد الدلائل على انتفاء واجب عنه
 فان الجواب عن الغيب لا يمكن ان يكون جوابا عن نفس الغيب ومو باطل كذا كرنا
 او جوابا لما نقل بعد المنع من التغيير ومو ايضا باطل ان جواب ذلك ان يكون جوابا عن الغيب
 نعم صحيح ذلك ان اقامه الدلائل على اسما المقدمه الممنوعة كغيرها بعد تمام دلائل المعلا على
 تلك المقدمه ويسمى ذلك مناضضا على سبيل المعارضة كما سيأتي ذكره قال وان شئ بعد
 تمام الدلائل الى اخره اقول هذه اشارة الى القسم الثاني وهو ان من السائد بعد تمام
 الدلائل في الجواب ان من الدلائل او سبيل ومنه المدلول فان من الدلائل فلهذا اما ان منعه لخلاف الحكم
 عنه في بعض الصور او الخلف والناس مكاتبه لتسليمه جميع مقدمات الدلائل والاول
 يسمى نقضا اجماليا والمناضضا المذكور نقضا تفصيليا فانخص النقض في قسمين هذه
 اذا منعه الدلائل اما اذا سلمه ومنه المدلول فلهذا اما ان منعه اقامه الدلائل على بناء المدلول
 او او الثاني مكابرة والاول يسمى معارضة كما تقدم وشاها مدكوز في الكتاب ثم ان السائد
 اذا شريخ المعارضة واقامة الدلائل على ما ينافي المدلول صادر السائد منها كما نقلت ثم
 والمعلا كالسائد وله ان يناقضه ويعارضه واعلم ان المعارضة والنقض اجمالي كايان
 بالنسبة الى الدلائل على المطلوب كذا كرنا ثاني بالنسبة الى الدلائل بتمامها على المقدمه
 الممنوعة من مقدمات ذلك الدلائل وذلك بالنسبة الى تلك المقدمه معارضة ونقض

في بعض الصور او الخلف والناس مكاتبه لتسليمه جميع مقدمات الدلائل والاول
 يسمى نقضا اجماليا والمناضضا المذكور نقضا تفصيليا فانخص النقض في قسمين
 هذه اذا منعه الدلائل اما اذا سلمه ومنه المدلول فلهذا اما ان منعه اقامه الدلائل على بناء المدلول
 او او الثاني مكابرة والاول يسمى معارضة كما تقدم وشاها مدكوز في الكتاب ثم ان السائد
 اذا شريخ المعارضة واقامة الدلائل على ما ينافي المدلول صادر السائد منها كما نقلت ثم
 والمعلا كالسائد وله ان يناقضه ويعارضه واعلم ان المعارضة والنقض اجمالي كايان
 بالنسبة الى الدلائل على المطلوب كذا كرنا ثاني بالنسبة الى الدلائل بتمامها على المقدمه
 الممنوعة من مقدمات ذلك الدلائل وذلك بالنسبة الى تلك المقدمه معارضة ونقض

ان الغيب باطل بالانفاق
 لا يخفى الجواب
 اصلا

في منافي الخلق العام

ان كل واحد من المعارض
 والنقض اجمالي

اجمالي يكون ذلك المقدمه مطلوبة براسها وبالسبب الى الدلائل التي ركب من ذلك غيره
 يسمى الاول مناضضا على سبيل المعارضة والثاني نقضا تفصيليا على سبيل اجمالي
 اما الاول فلان المعارضه في تسليم الدلائل ومنه المدلول والمذكور هنا مقدمه الدلائل
 الاول مكانه من مقدمه الدلائل فيكون مناضضا كمنها على سبيل المعارضة لتسليمه الدلائل
 الدلائل على تلك المقدمه واما الثاني فلان من مقدمه الدلائل مقدمه مقدمه من حيث
 انه من مقدمه التي قد يكون لها دليلان يكون نقضا تفصيليا من النقص
 وهو من مقدمه الدلائل كمنها على سبيل اجمالي من المنع بعد تمام الدلائل على تلك
 المقدمه قال وهذا من طرف السائد الى اخره اقول لما فرغ من وظائف
 السائد شريخ في وظائف المعلا فقال فالسائد اذا من مقدمه من مقدمات دليله بلز عليه
 دفع منعه بدلائل تمام على تلك المقدمه ان لم يكن بيقينه او تنبيهه ان كانت واضحة كما اذا منع السائد
 من جملته الدلائل قولنا العالم متغير فيجب عنه بالتنبيه بان قال لاننا هذه التغيرات من
 الحركات والآثار المختلفه الدلائل على كونه متغيرا ثم ان لم يكن ذلك المقدمه بيقينه واقام المعلا عليها الدلائل
 ومو لا يقولون وان اتى بدلائل ان قال ما لا يحل ان منعه في شئ من ذلك الدلائل او لم منعه وان لم منعه
 فلا يكون نقضا كذا وان منعه فاما ان منعه قبل تمام الدلائل على تلك المقدمه او بعد تمامه الى اخره
 ما مرفيعه الاتام المذكور من المناقضه والمعارضه والنقض وكذا ان اتى بدلائل ثالث
 تمام على مقدمه الدلائل الثاني وكذا كرنا رابع فصلا عداوه فينتهي الحق اما الى اتمام المعلا
 ان اسكانه او الزامه ان لا ينافي اما ان ينقطع كله والمعلا بالنسبة والمعارضه من السائد فيحصل
 الحق منه وان لم ينقطع كلامه بها فاما ان ينتهي اوله الى المقدمات الضرورية كالدلائل
 مثله او ينتهي فان كان الاول يلزم الزام السائد فينتهي من المقدمات الضرورية

الممنوعه

وان لم يثبت فاما ان يتسلسل الالام وهو المراد من التسلسل من طرف الجدار الى العلة
 لان الالام لابد من حصول العلم بها سببها او عجز المعدل عن اقامه الدليل
 والنسب ظاهر استلزامه اتمام المعدل والاول محال لما ثبت في الحكم ان التسلسل خارج
 العلم محال والالام انفسا ابان ابان واجب الوجود وعلى قدر عدم استحالة
 التسلسل بلزم ايضا اتمام المعدل لانه لا يقدر على اثبات امور لا يراها لها قائمه
 الى اخره اقول منع مقدمه الدليل قد لا يضرك المعدل ولا اذا كان اسما بل المقدر
 مستلزما للدعي وجوابه بان يرد في المعدل مقوله المقدمه المنوعه كذا اما ان يكون ثابتة
 في نفس الامر لم يكن فان كانت ثابتة لا يتوجه المنع وان لم يكن ثابتة بلزم المدعي استلزام
 انصافها لايامه ومثاله كاذبا قال الخنزير لو وجبت الزكوة على المدريين لوجب على الفقير بالمقتضى
 وموقوفه عليهم او اذ كان اموالهم مقبولة السبايل لم يمتنع ان المقتضى ثابت على قدر الوجوب
 على المدريين مقبولة المعدل المعدن ثابت في نفس الامر فلا اما ان يكون ثابتا على قدر العدم
 او لم يكن فان كان ثابتا لم يتوجه المنع وان لم يكن ثابتا على هذا المعدل فثبت المعدل وهو الوجوب
 على المدريين مثبت العدم فيه وهو المدعي قال ولما لم يثبت على كذا الاثر
اقول لما دفع من طرق المناظرة وادابها او رد مسله لتسلسل تقدم ايشارا
 للتوضيح وهي ان العالم مقتضى الموت والامراد بالعالم جميع ما سوى اسمهم الموجودات ان العالم
 محدث وكل محدث مقتضى الموت ثبته من ان كل الاول ان العالم مقتضى الموت فان فيه الالام
 الصفري على سبيل التناقض مقول المعدل ان العالم متغير وكل متغير محدث فيه ان العالم محدث
 وهذا الدلائل اقدم على مقدمه الدليل الاول وصغرى هذا الدليل واخره احتلاله الى البنان
 واما الكبرى وهي قولنا كل متغير حادث فلهذا كل متغير متوحد بالحوادث وكل ما متوحد

ثبت

لحوادث فلهذا كل الحوادث وكل ما متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادث
 ولقد اتي في مقبول النبي مركب من تلك مقدمات يحتاج كل منها الى البيان اما الاولى
 وهو قولنا كل متغير متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادث
 احواله الاخرى متبوعه بالعدم يكون حادثا لان المراد بالحدث ههنا هو المتبوع
 بالعدم وتلك الحوادث كونهما حادثات ذلك المتغير كونه قائم به احواله يكون
 المتغير حادثا فلهذا فان قيل لا بد ان المتغير متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادث
 في الحوادث ان يكون بمراد الامر ان يكون له حادثة اخرى فضلا عن ان يكون حادثا وان يكون
 المتغير حصوله احواله كونه حتى يكون له امر حادثا فلهذا كل متغير حادث فلهذا كل متغير حادث
 من المتغير اما ان يكون بالوجه الثاني وهو حصول امر كونه في وقت المطلوب كونه
 ذلك الامر حادثا فلهذا كل متغير وان كان بالوجه الاول وهو زوال امر كان متوحد بنفس
 الزوال حادثا فلهذا كل الزوال حادثا فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا
 وادوية متوحد بمراد الشيء كانه امر حادثا فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا
 ان كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا
 في اثبات المعدن الثانية وهي قولنا كل متغير متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادث
 تلك الحوادث فيه والامر كونه احواله كونه قائم به احواله كونه حادثا فلهذا كل متغير حادث
 مشروطه بايمان وجود الحوادث ان الحوادث كونه قابلا لشيء لو امكن حصول ذلك
 الشيء فانه لو امكن حصوله لكان الحوادث كونه قابلا لشيء لو امكن حصول ذلك
 القابلية حادثا فلهذا كل الحوادث متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا
 بالعدم والشيء كونه متبوعا بالعدم مستلزم ان يكون احواله كونه متبوعا

فلا يخفى ان الحوادث متوحد بالحوادث فلهذا كل متغير حادثا فلهذا كل متغير حادثا

بالعدم ان الزمان عيان عن عدمه لا يقف بالعدم او بالغير مطلقا فاذا امتنع وجود
 الحادث في الزمان قلنا ان يكون له وجود في الزمان او غير وجوده
 مع صفة الحوادث اما اذا اعتبر من حيث هو موقوف على متعلق فانه يلزم من امتناع شيء الازل
 مع صفة تنافي الازل وهو الحوادث امتناعه من حيث هو موقوف على متعلق ان كان المتعلق
 على سبيل المعارضه فهنا انما بالنسبة الى ما لا يقف على مقتضى الوجود وهو
 ان المكان وجود الحادث ووجوده في وقتها ان يقال كذا في الزمان والى المكان
 وجود الحادث حادث كذا في الزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 متعلقا بالزمان فيمكن فيلزم ان يكون المتعلق بالزمان الامكان الذي هو متعلق
 ان الامتناع ازم للمتنع لذاته كونه مقتضيات ذاته وما هيته فلا يمكن المتنع لذاته
 بل وجوده الملزوم وموجودات المتنع ومقتضى وجوده في الزمان وهو امتناعه ووطون
 الامتناع من هذا النوع ان يكون من الاول ان يكون موقوف على الحوادث ان يكون له قابلية
 تامة كصوره في الحوادث وهو الامكان قابلية الحوادث كذا في الزمان والى المكان
 الذي هو متعلق بالزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 الى الغير وهو ان يكون الامكان الذي هو متعلق بالزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 قابلية الازل فيكون حادثا في الزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 لزوم ان يكون بمراتب امتناع الذي هو الامكان الذي هو متعلق بالزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 في الزمان امتناع الحادث لذاته حتى يلزم الانقلاء به المذكور واما اخلص الحوادث في هذا المعنى
 فيقول كذا في الزمان في وقتها ان كان حادثا كان الحادث
 المستدرك ان قابلية حادثة فانها لو كانت قد علمه يلزم وجوده المستدرك في الزمان

لان المعارضه

لذاته

والان لم يحصل فيه القابلية
 الشاملة للحمل مشروط بالامكان
 ان يستعد له وهو الفاعل
 القوي من الفعل لذلك الحادث

لما ان كان يكون على الامكان الذي

نظم السلسل

بانتظام

بدون شرطه وهو محال واذا كانت القابلية حادثة فله ان يكون ازم للحادث او عرضا
 مغاير لقانون كانت لازمة فالحادث لا يمكنه فيقتضي ان يكون موقوف على الحوادث
 وان كانت عرضا فاما اذا حصلت للحادث قابلية العرض فله ان يكون له قابلية
 اخرى حصوله كذا في القابلية وهكذا يتنقل الحوادث في القابلية التامة واما ان ينتهي الى
 قابلية ازمه للحادث فيسلسل السلسلة الى النهاية لكن الثاني محال فيقتضي الاول وهو
 المطلوب وفيه نظر لان الزمان القابلية لو لم يكن لازمة للحادث فيقتضي القابلية اخرى
 وانما يلزم ان لو لم يكن حاصل مع الحوادث او الحوادث موجودا فانه يلزم من وجود شيء لزوم
 سلمنا كذا في الزمان من هذا التسلسل محال وانما يستحيل ان لو لم يكن القابلية ازم
 اعتبارا في سلمنا انها امور حقيقية لكن كذا في القابلية كذا في الزمان كذا في الزمان
 فففيه ما في الباب انه يلزم ان يذهب الحوادث الى الاول وهو جائز عند الحكماء
 كما سيجي في الاشارة اليه قال وكذا ما في الحوادث اخرى اقول تشير الى بيان
 المتقدمة الثانية من مقتضيات الدلائل المذكورة وهي ان يكون موقوف على الحوادث وهو حادث
 بل انه لو كان ازليا فله ان يكون معه في الزمان حادث او اذ كان كذا في الزمان يلزم
 ان يكون قابلية الحوادث في المعدل كذا في الزمان ان كان الاول يلزم ان يكون كذا في
 الحوادث ازليا وهو محال ولذا لم يرد ان يقول انه لا يكون قابلية الحوادث ثمان يكون كذا في
 حصة من سبق للحادث اخرى الى الاول كذا في الزمان فانه قد علمه يذهب الحوادث مع تقابل
 جزئيات الحركة الى اول عندهم ولا يملكون التسلسل الحوادث في صورته ان السلسل
 انما امتنع ان لو كان هناك امور موجودة متعاقبة في سلسلة الوجود لكن تلك الحوادث
 كما ان كل متعاقبة الوجود لم تنقطع لذلك فاذ كان كذا في الزمان فانه نظر ان المتقدم المذكور

جواب سوال بعد السوال
 لان اذا كانت القابلية حادثة فله ان يكون ازم للحادث او عرضا
 مغاير لقانون كانت لازمة فالحادث لا يمكنه فيقتضي ان يكون موقوف على الحوادث
 وان كانت عرضا فاما اذا حصلت للحادث قابلية العرض فله ان يكون له قابلية
 اخرى حصوله كذا في القابلية وهكذا يتنقل الحوادث في القابلية التامة واما ان ينتهي الى
 قابلية ازمه للحادث فيسلسل السلسلة الى النهاية لكن الثاني محال فيقتضي الاول وهو
 المطلوب وفيه نظر لان الزمان القابلية لو لم يكن لازمة للحادث فيقتضي القابلية اخرى
 وانما يلزم ان لو لم يكن حاصل مع الحوادث او الحوادث موجودا فانه يلزم من وجود شيء لزوم
 سلمنا كذا في الزمان من هذا التسلسل محال وانما يستحيل ان لو لم يكن القابلية ازم
 اعتبارا في سلمنا انها امور حقيقية لكن كذا في القابلية كذا في الزمان كذا في الزمان
 فففيه ما في الباب انه يلزم ان يذهب الحوادث الى الاول وهو جائز عند الحكماء
 كما سيجي في الاشارة اليه قال وكذا ما في الحوادث اخرى اقول تشير الى بيان
 المتقدمة الثانية من مقتضيات الدلائل المذكورة وهي ان يكون موقوف على الحوادث وهو حادث
 بل انه لو كان ازليا فله ان يكون معه في الزمان حادث او اذ كان كذا في الزمان يلزم
 ان يكون قابلية الحوادث في المعدل كذا في الزمان ان كان الاول يلزم ان يكون كذا في
 الحوادث ازليا وهو محال ولذا لم يرد ان يقول انه لا يكون قابلية الحوادث ثمان يكون كذا في
 حصة من سبق للحادث اخرى الى الاول كذا في الزمان فانه قد علمه يذهب الحوادث مع تقابل
 جزئيات الحركة الى اول عندهم ولا يملكون التسلسل الحوادث في صورته ان السلسل
 انما امتنع ان لو كان هناك امور موجودة متعاقبة في سلسلة الوجود لكن تلك الحوادث
 كما ان كل متعاقبة الوجود لم تنقطع لذلك فاذ كان كذا في الزمان فانه نظر ان المتقدم المذكور

كذلك جواب السؤال
 لا يمكن عدم الدوام
 كالحركة فلا فاعل فانه
 جانب من تفكك مع انها
 بدوام لها



هو حادث في الزمان
 لم يكن في وقتها
 دموله عن
 الحوادث

وبعدها على الحوادث قد اقبل عليها الدلائل المنقولة مع عدم التفرغ لعلها
 خان عن قانون التوضيح قال **وليس لنا ذكر الى اخره اقول** هذه
 معارضته الدلائل التي لا تقيم على صفوى الدلائل الاولى وموقوفنا العالم محدث
 ووجوبها ان يقال ما ذكرته وان دل على ان العالم محدث لكن عندنا ما يبينه ان العلم
 التام للعالم وهو غير ممكن في موثريته اسم في العالم الذي يكون ثابت في الازل
 او لم يكن اجاب ان يكون ثابت في الازل فيكون العلم التام للعالم
 ثابت في الازل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العلم التام ثابت في الازل لانها لو لم يكن ثابتا لكان
 لكان شي منها حادثا في حاله والى كانت اركبه في العدد بركله وهو ان كان شي منها
 حادثا فله بدله على كاسينيت في تلك العلة اما ان يكون اركبه او حادثا فان كان الاول
 لزوم ان يكون معلوما وموقوفنا الحوادث اذ ليا ايضا والى انفق كالعلة التامة عن
 المعلوم وموقوفنا كاسينيت بعد هذا وان كانت العلم التامة للمعرفة الحوادث
 اجبت العلم اخرى وفي ان كانت قد علم ان اركبه يلزم قدم معلوما الحوادث وهو العلم
 انفق كعلمه التامة وان كانت حادثة افتقرت العلم اخرى فاما ان تتسلسل
 العلل الى غير النهاية او يلزم قدم الحوادث وكل منهما محال فثبت ان العلم التام للعالم حاصل
 في الازل فيكون معلوما وموقوفنا ايضا حاصل في الازل والى انفق كالمعلوم وهو العالم
 عن علمه التامة وموقوفنا لانه لو انفق المعلوم وهو العالم عنها في الازل ثم خضعه
 صروته بذكر الوقت اما ان يكون امس لم يكن حاصل في الازل او كان كان الاول لم يكن العلم
 التام كسب اجزاها ثابتة في الازل حدوث هذا الامر الذي هو محتمل والمقدار ان العلم التام
 ثابت في الازل يلزم ان يكون العلم التامة ثابتة في الازل غير ثابتة هذا وظف وان كان الثاني

وموان تكون اختصاص حدوث العالم بذكر الوقت امر حادث يلزم الترجيح بل مرجح
 فان ما نرى استحالة الترجيح بل مرجح فان الحاصل بخلافه الرغيفيت مع تساوي
 نسبتها اليها قلنا هذا المنع لا يضرنا ان الترجيح بل مرجح في امر ان يكون محال
 او لم يكن فان كان محال لم يتصور مع استحالة ان يكون محال يوجد العالم غير موجود
 فثبت كبرك الدلائل وموقوفنا كاسينيت فيفق الى المؤثر فيبطل اصل الدلائل وجواب
 هذه المعارضة بالنقض الاجمالي وموان يقال ما ذكرته من الدلائل على عدم العلم
 الاول يلزم ان يكون الحوادث اليومية لقيام زيد مثله قد علم ان علمها التامة اما ان يكون
 قد علمه يلزم قدم الحوادث والى يلزم انفق كالمعلوم عن العلم التامة او حادثة واصحة
 العلم وتتسلسل العلل الى غير النهاية وفيه نظر ان الله عز وجل هو جاب الحوادث
 الى اول الفيلسوف كسب وجوده **قال** واذا ثبت ان العالم حادث في اخر
اقول لما في مراتب صفوى الدلائل في سان كبراه وفي ان كل محدث مفتقر الى المؤثر
 ولا بد ان كل محدث ممكن وكل ممكن مفتقر الى المؤثر فيكون الاول ان كل محدث مفتقر الى المؤثر اما
 بيان الصفوى فله ان الحادث لو لم يكن محتمل لكان اما واجبا لذاته فلم يكن محتملا او محتسبا لذاته
 فلم يوجد اصله واما سان الكبري وفي قولنا كل ممكن مفتقر الى المؤثر فله ان الممكن لا يتساوى في نسبة
 الوجود والعدم اليه فلو وجد بعين سبب يلزم ترجيح احد طرفي الممكن وهو الوجود بل مرجح
 وهو محال واعلم ان استحالة الترجيح بل مرجح صريح في ان الصبي اذا لم يولد له حدثت
 هذه اللطمة كسب سبب احاله ببدنة العقار كذا في الترجيح بل مرجح فان استحالة
 ليست بيينة وله كذا خلفوا امتناع **قال** الفصل الثالث الى اخره اقول
 هذا الفصل شتم على ثلث مسائل احدها في علم الكلام وموقوفنا في فقه غير ان اسم



وصفاته واحوال المكنات على قانون السلام والانس في علم الحكم ومعرفته
حقائق الاشياء على ما علمه بقدر الطاقه البشرية والثالثة في علم الحلال وهو
علم بمعرفة القدر الكافي من اقتسام الاعتراضات واجابات الموجبات منها
وغیرها الموجبات المسئلة الاولى وهي ان واجب الوجود واحد لانه لو كان
اثنان لم يتقدرا فلهذا ان يكون بينهما خلاف فحقه توجب امتناع انفكاك احدهما
عن الآخر وهو المراد بالاملا رتبة او كنه كنه كل واحد من القسمين حال متقدرا واج
الوجود ايضا محال اما استحالة الاول وهو ان يكون بينهما حلا رتبة فلا يكون من الواجب
وغيره علاقه توجب ان يكون احدهما ملزوما والثاني لازما والمعلوم محتاج الى اللزوم واج
الوجود محتاج الى الغير وكل محتاج الى الغير يمكن اتقاعه بارتقاء الغير فواجب
الوجود يمكن لهف واما استحالة القسم الثاني وهو ان يكون من الواجب حلا رتبة
فلهذا جاز الافتراق بينهما وان كانت بينهما حلا رتبة لكن جواز الافتراق وهو موقوف
احدهما مع عدم الآخر محال لا سيما ان مقتضى جواز الافتراق بطلان على معنيين احدهما
جواز كونه احدهما مع عدم الآخر والثاني جواز كونه احدهما مع وجود الآخر
فان اردت جواز الافتراق المعنى الاول فلا يتم لانه لو لم يكن بينهما حلا رتبة لم يكن جواز الافتراق
محال وان لم يكن من الامر من حلا رتبة مع كونهما حلا رتبة الوجود والصدق كقولنا
كلما كان الانسان حيوانا كان انتمى موجودا فيستحيل وجود احدهما مع عدم الآخر
وان اردت جواز الافتراق المعنى الثاني سلمنا انه لو لم يكن بينهما حلا رتبة لم يكن جواز الافتراق
لكن استحالة جواز الافتراق لهذا المعنى منقوضة قال المسئلة الثانية الى اخر

٩
١٨٠
اقول لما فرغ من المسئلة الاولى شرع في المسئلة الثانية التي هي من امهات
مسائل الحكمة قالت الفلاس نعم واجب الوجود موجب بالذات والموجب بالذات
هو الذي يكون صدور الفعل عنه ضروريا كصدور المعقول من العلم خلافا لصدور المعكول
فانه عند من فاعله بالاختيار والفاعل بالاختيار وهو الذي ان شاء ففعل وان لم يشأ
لم يفعل واختتمت الفلاس سعة مانه لو كان فاعلا بالاختيار وفعله في مرتبة يكون فعله
حائزا في الازل او لم يكن كذلك كل واحد من القسمين باطلا في القول يكون واجب الوجود فاعله
بالاختيار وايضا باطلا في بيان استحالة القسم الاول وهو ان يكون فعله حائزا في الازل فلا يتم
احدهما مرتبة المتعدي وهو ان يكون الازل حائزا او يكون الفاعل بالاختيار موجب
بالذات وذلك انه لو كان فعله في الازل في مرتبة من مرتب وقسم محال فلو فرضنا انه فعله
في الازل فلا يتم من ان يكون له قصد وارادة وذلك الفعل او لم يكن فان كان فعله بدوان يكون ذلك الفعل
حالا في قصد وارادة معدوما والامر بغير تخصيص الحاص اذا كان معدوما في وجوده كان ذلك الفعل
حالا وقد فرضناه ازليا فيلزم الامر الاول وفيه نظر لان تعلق القصد والارادة بذكر
الفعل على ما فسرنا الحكماء ان مقتضى كون ذلك الفعل معدوما في مرتبة العلية
وان لم يكن الوجود له في مرتبة سبق العدم وهذا المعنى يقتضي حدوث الفعل الثاني
للازلية وهذا اذا كان له ذلك الفعل قصد وارادة اما اذا لم يكن فعله بالذات بالنسبة الى ذلك
الفعل فاعله بالاختيار واستلزام الاختيار القصد والارادة فيكون موجبا بالذات فيلزم
الامر الثاني وهو كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات هف واما بيان امتناع القسم الثاني
وهو ان يكون فعله حائزا في الازل فلا يتم لانه لو لم يكن فعله محتجا في الازل لم يصادف مكنيا فيلزم
لا نقلا به من الاحتجاج الذي الى الاحكام الذي وقدرت بيان امتناعه قال وجوابه

وهو كون الازل صادقا

ان قيل الاخره اقل **آحيب** عن الدلائل المعارضة وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم
وان كان كونها واجب موجب الذات كذا عندنا ما سعه وذلك لانها لو كان موجب بالذات
لمن احد الامرين المتعارفين فيكون الواجب لذاته معلوما للمعارضين كونه جائز لعدم ابايين
الذاتية فلا يثبت كونها موجب بل ان يكون معلوما للمعارضين كونه جائز لعدم ابايين
الذاتية فلا يثبت كونها موجب بل ان يكون معلوما للمعارضين كونه جائز لعدم ابايين
ويعتبر كون الواجب معلوما للمعارضين ان كان جائز لعدم وصار الواجب لذاته فيكون الواجب
ايضا جائز لعدم ان حوار عدم الذات في حوار عدم المعلوم فثبت ان ادراك جواز
العدم جواز ان يكون موجودا مطلقا فلا يثبت ان ما هو عدم مطلقا واجب الوجود وان
اراد به ان وجود المعلول اذا قيس بالاهمية لم يكن ضروريا لها بالنظر اليها فثبت ان ما
المعلول لا يعضى وجوده بخلافه جائز لعدم ذلك المعنى كذا في قوله صواب بل
الى صفة ايضا حيث هي المعنى علم وجوده بالمسئلة اياه اذ لو اقتضت اقتضت
وجوده ايضا ان يكون المعلوم والمشيء ضروريا لذكر الشيء وهذا غير محال قد تفرقة من مطالع
الافكار **قال** **تنبيه** الى اخره **اقول** هذه اثبات الحواب سوال
مقدرة وعدسة ان يقال ما ذكرتم في المعارضة للدلائل المذكورة غير وجه كونها معارضة
للمعقولات وايضا المعارضة فيها ان الاول في العقلة اقيسة والقياس من قول موف
من قضائيات شملت لزومها لذاته قول اخر في اسلمة الدلائل العقلية لزم غنم لذاته المطلقة
في اطلاق الدلائل على خلافه بل في اجتماع التقييد بحسب سليم كذا في الاول في العقلة
كما ان تعارضها بحسب الظاهر في الامارات **والجواب** في المطالب ومطلوبها ربطا عقلي لا تقدر
في غير هذا العلم وتوجيه الجواب عنه ان كذا في الاول في العقلة وان كان على صفة المعارضة
لكنه في المعنى نقض اجمالي وتوجيهه في الصور المذكورة ان يقال ما ذكرتم في الدلائل على كون

هذا هو الوجه في توجيهها
وهو ان يكون الواجب موجب بالذات
لكنه لو كان موجب بالذات لكان
معلوما للمعارضين كونه جائز لعدم
الذاتية فلا يثبت كونها موجب بل
ان يكون معلوما للمعارضين كونه
جائز لعدم ابايين الذاتية

ظ
وسعد

هذا هو الوجه في توجيهها
وهو ان يكون الواجب موجب بالذات
لكنه لو كان موجب بالذات لكان
معلوما للمعارضين كونه جائز لعدم
الذاتية فلا يثبت كونها موجب بل
ان يكون معلوما للمعارضين كونه
جائز لعدم ابايين الذاتية

الشيء متفق على ذلك
ان يدخل فيه

وجود العلم والاعتقاد
لوجود العلم والاعتقاد
انما يقتضيه وجوده
لا في المعنى

الواجب موجب لذاته غير صحيح الا في وجه يلزم ان الواجب معلوم الغيرة او كونه جائز لعدم
ال اخر فثبت وان تعلم ان النقص اجمالي في الحصة موهبة في ذلك الدليل على سبيل اجمالي
ومعارضة الدلائل العقلية تدل على اشتغالها على ظاهر اجماله لا على معارضة والدلائل المعارضة والمعارضة
كانت في اجمالي **المسئلة الثالثة** الى اخره **اقول** **المسئلة الثالثة** في
ذلك المسئلة في وجه علمها في الاول ان في وجهه انه لا يثبت ذلك جبار البكر الباعث على النكاح
ظاهرا في حصة رجمه فانه لا ينعقد النكاح عندنا الا برضا فانما في المسئلة صوابا
الواي يثبت بنية للاب وهو ان الواجب على النكاح اجمالا اياها او الوالية قبل الجبار وعلى
التقديرين ثبت مطلق الوالية للاب على الجبار ضرورة اسلمة التقيد المطلق وانما قلنا
ان احدى الواليات يثبت ان قبول الوالية للوقتية وهو حصول الوالية كالجبار وقبلها ان
يخبر ان يكون علمه تاما من احد السمولين وهو قبول الوالية وبقوله غيرهما ومير ان يكون الوالية ثابتة
في شيء من الوصير او كذا فان كان علمه ثبت احدى الواليات ان العلم وهو قبول الوالية لا يمكن ان يكون
محققا او كذا فان كان محققا ثبت احدى الواليات في وجودها عند قبول الوالية للوقتية
ان قبول الوالية اسلمة احدى الواليات اسلمة او الظاهر ان لم يكن العلم متحققا لم يحقق المعلول وهو احد
السمولين اسلمة اسلمة العلم التام اسلمة المعلول واذا لم يحقق احد السمولين تحقق الافتراق بين
الواليين لم يكن احدى الواليات تامة وفيه اخرى والحق احدى السمولين في المقدر ظاهرا في تحقيق
احد الواليين على تقدير حصول العلم وعدمها هذا اذا كان قبول الوالية علم احد السمولين ايا
او كذا في حق احدى الواليات ان علمية قبول الوالية احدى السمولين كذا في كون مدارا في النقص
قبول العلم للواي سبب وجود او عدمه اذا لو كانت مدارا لم يحصل قبول العلم اذ الحق علمية قبول
الواليين احدى السمولين ضرورة احتياج قبول الواليين الى وجود المدار كذا في الحق الافتراق او قبول
الواليين يحصل من قبول العلم بالغير فيكون كذا كانت علمية قبول الوالية محبة او كذا في العلم
الواليين مدارا لبعض قبول العلم فلا يثبت ان يكون ذلك العلمية محبة او كذا في العلم

واما قال لا احد السمولين لا على
النقص ولم يدل قبول
الوجود او قبول العلم
لان قبول العلم
يثبت الوالية بل في ان
يكون على نفسه ويثبت العلم
بمعنى قبول الوالية بل في ان
يكون على نفسه ويثبت العلم

انما يمكن تحقيق نقض قبول العلم
بدون تحقق العلم في نفسه

المشهور

فان كانت متحققة من بعض شمول العدم لا يثبتنا ان علم ذلك السعد بر وهو كون شمول الوفاء عليه كاحد
 من احد الوفاءات فلا يثبت شمول عدم الوفاء مثبتة فثبت ان علمية شمول الوفاء ان كانت متحققة
 ليست نقيض شمول العدم وان لم يكن محققا فذلك لا يثبت شمول الوفاء بالجملة ولا النوع والخاص
 علم عدم الوفاء العلم بكون علمية شمول الوفاء
 والبقاء عند البقاء كما هو البعد من انما النسبة
 ان لو انتفى بعض شمول العدم بالعلمية وهو منع كجواز ان يكون انتفاؤه مع استبعاد العلم
 على سبيل الاتفاق وانما الحق بعض شمول العدم فتحققه اما بالاتفاق او بشمول الوفاء والى انما
 كان من احد الوفاءات فتصح ما ادعينا به واسمه اعلم قال فان قيل سلطنا
 الى احد اقول لقد اثنى في السؤال يورد علم الشق الثاني ويوضحه ان
 يقال سلطنا ان علمية شمول الوفاء احد المشهورات ليست مدارا لبعض شمول العدم ان
 نفس الامر انما قلناه انما ليست مدارا له على عدم علمه شمول الوفاء غاية ما
 في الباب انما مداراته محال لكن لا يخفى ان يكون هذا السعد من محال او المحال جار ان بل من محال
 آخر فاجاب عنه بان هذا المنع ايضا بان هذا السعد بر وهو عدم علمية شمول الوفاء
 اياها ان يكون محالا او لم يكن فان لم يكن محالا لم يوجب المنع وان كان محالا لم يثبت في الواقع
 من بعضه وهو علمية شمول الوفاء ان يكون شمول الوفاء علمية احد المشهورات وقد بينا
 انه علم ذلك السعد بر من احد الوفاءات فثبت ان هو و لكن هذا ما ذكرنا من هذا
 الاوراق والحمد لله واحد الوجود بعض الارزاق المشهور وقد وقع الارزاق بوصف
 ربه العدم على يد ربه العدم العنقر و لولا الدم واحد الهما والله
لكن من سبح وسمائه و رحمته واسرار فيه تخزي الطغيان مرفعة